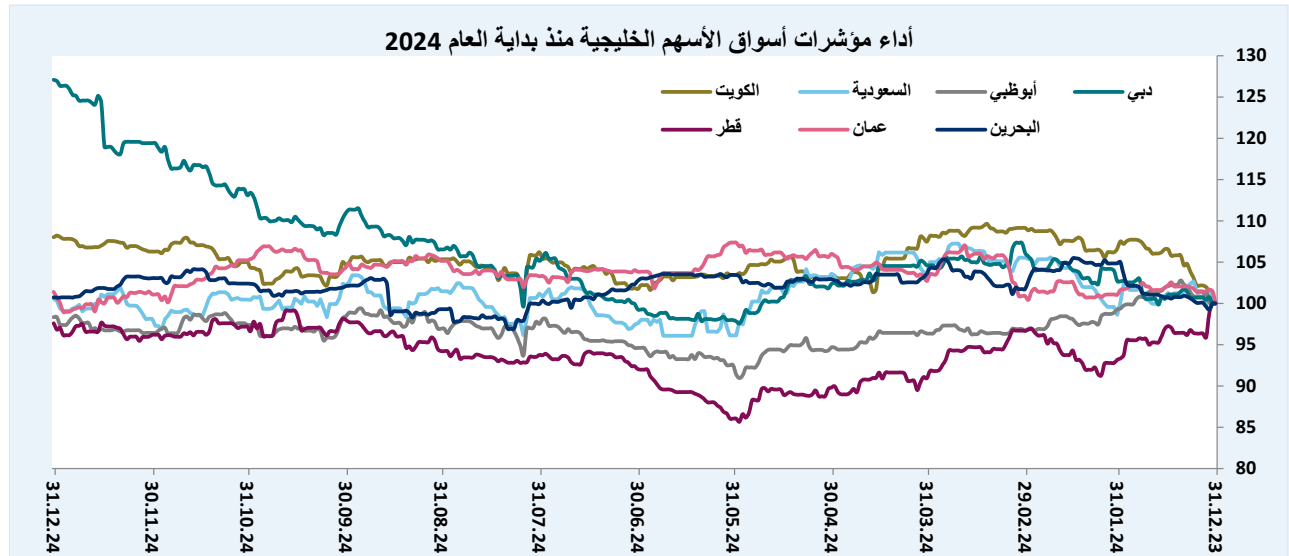


أداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي – 2024 العام الذي انقضى

المؤشر الخليجي يحقق مكاسب هامشية في العام 2024 ويقتفي أثر ارتفاع الأسواق العالمية ...

أنهت أسواق الأسهم العالمية تداولات العام 2024 محققة مكاسب جيدة للعام الثاني على التوالي، مدفوعة بالأداء الإيجابي واسع النطاق الذي سجلته عدد من البورصات الرئيسية الكبرى. وارتفعت الأسواق بمعدلات ثنائية الرقم في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وهونج كونج، في حين سجلت اقتصادات ناشئة رئيسية مثل البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية تراجعاً في أداؤها. وعلى صعيد الأسواق الآسيوية، تمكنت دول مثل الهند والصين من تحقيق مكاسب بمعدلات متوسطة، لتتوافق مع أداء المؤشر الأوروبي الإجمالي.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2024



المصدر: بحوث كامكو إنفست

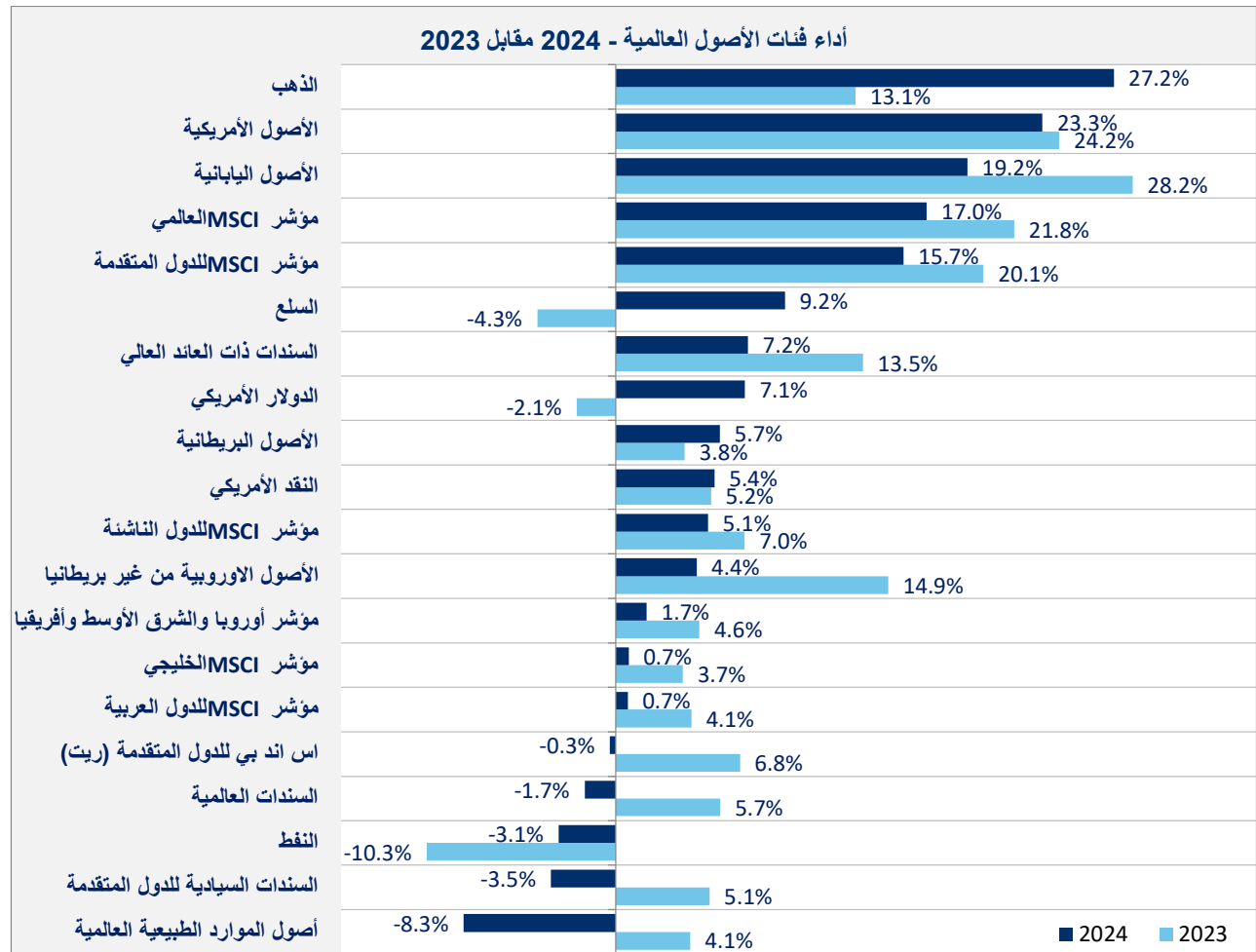
وشهدت أسواق الأسهم الخليجية مرة أخرى مكاسب هامشية خلال العام 2024، إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي ارتفاعاً بنسبة 0.7 في المائة، في ظل الأداء المتباين على مستوى مختلف الدول. وعلى صعيد البورصات المختلفة، جاءت بورصة دبي في الصدارة مسجلة أفضل أداء بارتفاعها بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 27.1 في المائة، تلتها بورصة الكويت بمكاسب جيدة بلغت نسبتها 8.0 في المائة. كما تمكنت السوق السعودية من إنهاء تداولات العام على ارتفاع بنسبة 0.6 في المائة، على الرغم من التقلبات التي شهدتها طوال العام. في المقابل، سجلت سلطنة عمان مكاسب بنسبة 1.4 في المائة، تلتها البحرين بنسبة 0.7 في المائة. وساهمت تلك المكاسب في تعويض التراجعات المسجلة في قطر وأبوظبي جزئياً، التي انخفضت بنسبة 2.4 في المائة و1.7 في المائة، على التوالي.

وشهد العام 2024 العديد من الأحداث الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتي تركت بصمتها على أداء الأسواق الخليجية. وفي منطقة الشرق الأوسط، ألقت الحرب على غزة وما تبعها في لبنان بظلالها على الأسواق، إلى جانب التغيير المفاجئ في السلطة الذي طرأ على الساحة السورية. كما أثرت الهجمات في البحر الأحمر بشكل ملحوظ على معنويات المستثمرين تجاه المنطقة. أما على المستوى العالمي، استمرت الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتي أدت إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا. وفي أوروبا، انعكس النمو البطيء في منطقة اليورو على أداء الأسواق، بينما واجهت الصين تحديات مرتبطة بتباطؤ الاقتصاد وضعف الطلب المحلي. إلا أن سلسلة من الإجراءات التحفيزية التي أعلنت عنها الصين بنهاية العام ساهمت في تحسين الأوضاع ودعم الأسواق بشكل ملحوظ.

أداء الأسواق العالمية

الأسواق العالمية تسجل نمواً ملحوظاً بدعم من الصعود القوي لأسهم التكنولوجيا

أنهت أسواق الأسهم العالمية تداولات العام 2024 بأداء إيجابي بصفة عامة، محققة مكاسب جيدة للعام الثاني على التوالي. وارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 17.0 في المائة خلال العام، وذلك على الرغم من فقدتها للزخم الذي شهدته حتى نوفمبر 2024 بسبب تغير التوقعات بشأن رفع أسعار الفائدة في العام 2025. وعلى مدى عامين متتاليين، بلغت مكاسب المؤشر 42.5 في المائة، ليصل بذلك إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ 20 عاماً. ووصل المؤشر إلى مستوى قياسي جديد في أوائل ديسمبر 2024، لكنه تراجع خلال بقية الشهر بسبب حالة عدم اليقين المرتبطة بمسار أسعار الفائدة والإدارة الجديدة المرتقبة في الولايات المتحدة. وعلى صعيد تدفقات رؤوس الأموال، أظهرت بيانات المعهد الدولي للتمويل ارتفاعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمارات نحو الأسواق الناشئة، إذ بلغت 265.5 مليار دولار أمريكي حتى نوفمبر 2024 مقابل 212.8 مليار دولار أمريكي في العام 2023. إلا أنه على الرغم من ذلك، تركزت الغالبية العظمى من هذه التدفقات على الاستثمار في أدوات دين الأسواق الناشئة، التي استقطبت 250.1 مليار دولار أمريكي حتى نوفمبر 2024 مقابل 163.5 مليار دولار أمريكي العام السابق.



المصدر: بلومبيرج وبحث كامكو إنفست

وشهد العام 2024 تسجيل الأسواق الأمريكية والأوروبية مستويات قياسية عدة مرات، مدفوعة بالتفاؤل والتوقعات بخفض أسعار الفائدة. وفي الولايات المتحدة، حقق مؤشر ستاندرد أند بورز 500 رقماً قياسياً 57 مرة خلال العام، منهيًا تداولات العام بمكاسب بلغت نسبتها 23.8 في المائة. وبلغ إجمالي مكاسب المؤشر على مدى عامين متتاليين 53.2 في المائة، مسجلة أفضل أداء لها منذ العام 1998. وكانت مكاسب الأسهم الأمريكية مدفوعة بشكل كبير بقطاع التكنولوجيا، إذ ارتفع مؤشر قطاع التكنولوجيا بنسبة 35.7 في المائة خلال العام. كما لعبت أسهم التكنولوجيا العملاقة والمعروفة باسم السبعة العظماء أو "Magnificent 7" دوراً رئيسياً في تحقيق هذه النتائج، إذ أظهرت بيانات وكالة بلومبرج ارتفاع مؤشر هذه الأسهم بنسبة 66.9 في المائة خلال العام. في المقابل، سجلت الأسهم الأمريكية ذات رؤوس الأموال الكبيرة، باستثناء هذه الأسهم مكاسب أكثر تواضعاً بنسبة 14.5 في المائة.

من جهة أخرى، حققت الأسواق في آسيا وأوروبا مكاسب ملحوظة خلال العام 2024، وذلك على الرغم من التراجع الفردي لعدد من الأسواق. وفي آسيا، ارتفع مؤشر مورجان ستانلي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 7.2 في المائة بدعم من المكاسب القوية التي سجلتها أسواق تايبان وسنغافورة واليابان، بينما شهدت كوريا الجنوبية وإندونيسيا تراجعاً ملحوظاً. وفي أوروبا، سجل مؤشر ستوكس 600 ارتفاعاً بنسبة 6.0 في المائة خلال العام على خلفية المكاسب ثنائية الرقم التي سجلتها عدد من الأسواق الكبرى مثل ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا، في حين انخفض مؤشر كاك 40 الفرنسي بنسبة 2.2 في المائة. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء الدول الخليجية، فقد حققت الأسواق مكاسب جيدة، إذ سجلت أسواق مصر ولبنان وتونس والمغرب ارتفاعات قوية بمكاسب ثنائية الرقم.

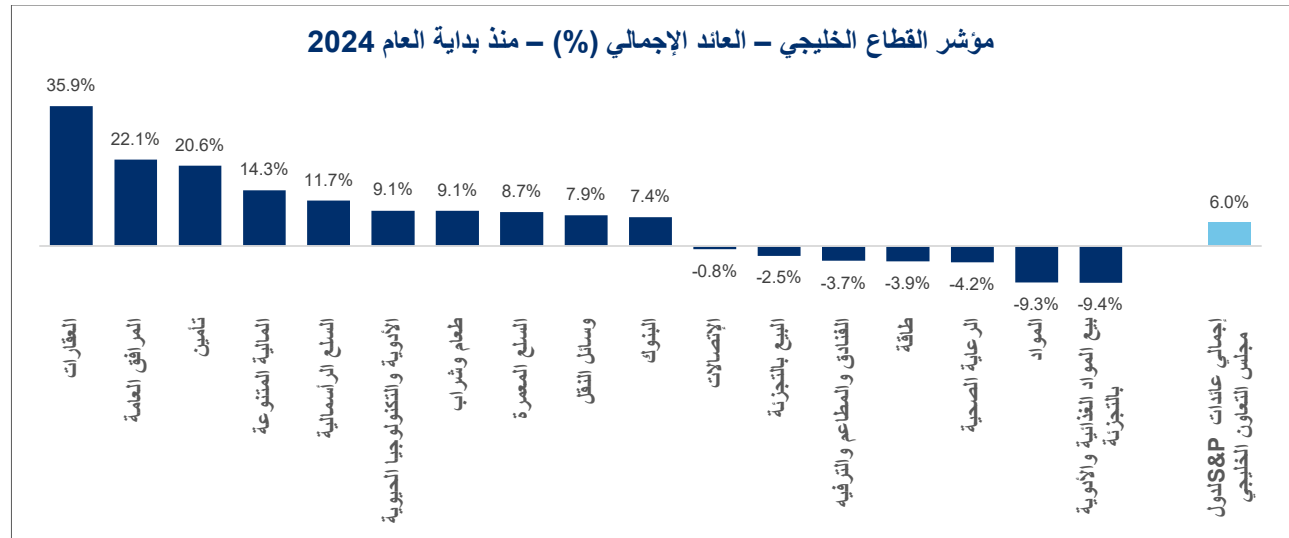
أداء الأسواق الخليجية في العام 2024

واصلت الأسواق الخليجية تسجيل أداء أضعف من نظيراتها العالمية في العام 2024، متأثرة بمزيج من العوامل أبرزها الضغوط الإقليمية، إضافة إلى العوامل العالمية كأسعار الفائدة ومعدلات التضخم. وتضمنت العوامل الإقليمية الحرب على غزة ولبنان، والتغيير السياسي المفاجئ في سوريا، وهجمات البحر الأحمر التي أثرت على التدفقات العالمية للسلع الأساسية. وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن المؤشرات الرئيسية في المنطقة نجحت في الحفاظ على استقرارها، مدعومة بنمو القطاع غير النفطي وسوق المشاريع الضخم الواعد والذي يقدر بنحو 3.5 تريليون دولار أمريكي. وعلى صعيد أنشطة التداول، شهدت الأسواق الخليجية نشاطاً إيجابياً، حيث كان المستثمرون الأجانب مشتريين صافيين للأسهم الخليجية، في تناقض واضح مع اتجاه مراكز صافي البيع الذي ساد معظم الأسواق الناشئة الأخرى.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء للعام 2024 (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات خلال السنة (مليار دولار)	مضاعف السعر للتربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,838.8	4.8%	141.6	48.4	15.1	1.1	2.9%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	6,806.7	24.0%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	6,907.3	24.0%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,362.5	8.0%					
السعودية	12,036.5	0.6%	2,719.5	494.7	19.4	2.3	3.7%
أبوظبي	9,419.0	(1.7%)	796.3	85.7	16.8	1.9	2.1%
دبي	5,158.7	27.1%	246.4	28.4	9.9	1.5	4.7%
قطر	10,571.1	(2.4%)	170.5	29.3	11.5	1.5	4.0%
البحرين	1,985.9	0.7%	91.8	0.8	16.1	0.6	3.7%
مسقط	4,576.6	1.4%	31.7	3.0	11.4	0.6	5.9%
إجمالي الأسواق الخليجية			4,197.9	690.2	17.3	1.9	3.5%

المصدر: بلومبيرج، الأسواق الخليجية وبحوث كامكو إنفست

3.7، مقارنة بمكاسب بلغت نسبتها 2024 في المائة في العام 0.7 وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي مكاسب هامشية بنسبة في المائة العام السابق. وشهد المؤشر أداءً متقلباً طوال العام، حيث تعرض لانخفاضات متتالية خلال شهري مارس ومايو، الأمر في المائة منذ بداية العام 8.3 الذي أدى إلى هبوطه لأدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من ستة أشهر، بتسجيله لخسائر بلغت نسبتها حتى نهاية مايو. وكانت ضغوط البيع الموسمية، إلى جانب ترسخ التضخم العالمي وانخفاض أسعار النفط الخام، من العوامل الرئيسية في المائة 5.6 التي أدت إلى هذا التراجع. إلا أن المؤشر نجح في التعافي خلال الأشهر الأربعة التالية، مسجلاً مكاسب قوية بنسبة في 1.0 في الربع الثالث من العام. إلا أن هذا الانتعاش لم يستمر لفترة طويلة، حيث اقتصر مكاسب الربع الرابع من العام على المائة فقط. وعلى صعيد كل بورصة على حدة، أثر تراجع الأسهم الكبرى على أداء بعض الأسواق مثل السعودية وأبوظبي، حيث سجلت خمسة من أكبر عشر شركات من حيث القيمة السوقية في المنطقة انخفاضاً ملحوظاً، بما في ذلك أرامكو السعودية التي فقدت في المائة من قيمتها خلال العام 15.0 بنسبة



المصدر: بلومبيرج، الأسواق الخليجية وبحوث كامكو إنفست

وعادت دبي لتتصدر المشهد كأفضل الأسواق أداءً في الدول الخليجية خلال العام 2024، مسجلة مكاسب قوية بمعدلات ثنائية الرقم بنسبة 27.1 في المائة. تلتها الكويت بمكاسب بلغت نسبتها 8.0 في المائة، ثم عمان بنمو بنسبة 1.4 في المائة. كما حققت السعودية والبحرين مكاسب هامشية بنسبة 0.6 في المائة و0.7 في المائة، على التوالي. في المقابل، شهدت قطر وأبوظبي تراجعاً بنسبة 2.4 في المائة و1.7 في المائة، على التوالي. وعلى المستوى القطاعي، كان الأداء متبايناً، حيث تراجع أداء 7 قطاعات في حين سجلت 10 قطاعات نمواً. وجاء القطاع العقاري في صدارة القطاعات الراجعة بنسبة نمو بلغت 35.9 في المائة بدعم من ارتفاع سهم إعمار العقارية بنسبة 62.3 في المائة. وتبع ذلك كلا من قطاعي المرافق العامة والتأمين بمكاسب بلغت نسبتها 22.1 في المائة و20.6 في المائة، على التوالي. في المقابل، جاء كلا من قطاعي تجزئة الأغذية والأدوية في صدارة قائمة الخاسرين، بفقدان بنسبة 9.4 في المائة، ثم قطاعات المواد الأساسية والفنادق والترفيه التي سجلت انخفاضات بنسبة 9.3 في المائة و4.2 في المائة، على التوالي.

الكويت

سجلت بورصة الكويت أداءً إيجابياً ملحوظاً خلال العام 2024، وحققت واحدة من أفضل النتائج على مستوى الأسواق الخليجية، إذ ارتفعت جميع مؤشرات السوق الأربعة، مع تحقيق مؤشر السوق العام لمكاسب بنسبة 8.0 في المائة لينتهي تداولات العام مغلقاً عند

7,362.5 نقطة، محققاً بذلك المركز الثاني بين أفضل المؤشرات على مستوى المنطقة. وأقيل المستثمرون في الكويت على الأسهم ذات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة، مما ساهم في تسجيل مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي لمكاسب ملحوظة بنسبة 24.0 في المائة. في المقابل، سجل مؤشر السوق الأول الذي يقيس أداء الاسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة مكاسب أكثر تواضعاً بنسبة 4.8 في المائة خلال العام.

وسجلت معظم القطاعات أداءً جيداً في العام 2024، إذ أنهت 5 فقط من أصل 13 مؤشر قطاعي تداول العام في المنطقة الحمراء. وجاء مؤشر قطاع الصناعة في صدارة القطاعات المتراجعة بانخفاض شديد بلغت نسبته 20.3 في المائة، متأثراً بالأداء السلبي لشركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات، والذي سجل انخفاضاً حاداً بنسبة 66.7 في المائة. كما تراجع كلا من مؤشري قطاع المرافق العامة والتأمين بنسبة 12.7 في المائة و10.4 في المائة، على التوالي. في المقابل، شهد مؤشر قطاع التكنولوجيا أعلى مكاسب بنسبة 79.9 في المائة، وتبعه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 51.6 في المائة، ثم مؤشر الخدمات الاستهلاكية بنسبة 32.4 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، سجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مكاسب ملحوظة، إذ ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 9.9 في المائة وقطاع الطاقة بنسبة 25.3 في المائة. وعلى صعيد قطاع البنوك، سجلت 5 بنوك من أصل 9 مكاسب ثنائية الرقم، وكان أبرزها بنك الكويت الدولي الذي ارتفع سعر سهمه بنسبة 25.7 في المائة والبنك التجاري الكويتي بنسبة 24.0 في المائة بدعم من النمو القوي للأرباح.

وجاء سهم شركة مينا العقارية في الصدارة بارتفاعه بنسبة 437.1 في المائة، تبعه سهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كيميفك) بمكاسب بلغت نسبتها 230.9 في المائة، ثم سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة بنمو بلغت نسبته 221.3 في المائة. في المقابل، تصدر سهم ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات قائمة الأسهم المتراجعة على أساس سنوي بانخفاضه بنسبة 66.7 في المائة، تبعه سهم شركة أجيليتي بتراجعه بنسبة 50.0 في المائة، ثم مجموعة الخليج للتأمين بنسبة 40.0 في المائة. وعلى صعيد أنشطة التداول، شهدت البورصة قفزة هائلة في تداولاتها، إذ ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 73.1 في المائة ليصل إلى 68.5 مليار سهم مقابل 39.6 مليار سهم تم تداولها في العام 2023. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 42.8 في المائة لتصل إلى 14.8 مليار دينار كويتي مقابل 10.4 مليار دينار كويتي. وكان سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) الأكثر تداولاً خلال العام بقيمة إجمالية بلغت 2.0 مليار دينار كويتي، يليه سهم بنك الكويت الوطني بتداولات بلغت قيمتها 1.0 مليار دينار كويتي.

وعلى صعيد الأخبار الاقتصادية، اتخذت وزارة المالية في الكويت خطوة بارزة على صعيد الإصلاحات الضريبية بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون فرض حد أدنى للضريبة الإضافية المحلية بنسبة 15 في المائة على الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في الدولة. ومن المقرر أن يبدأ تطبيق الضريبة الجديدة اعتباراً من 1 يناير 2025، وتشمل الشركات التي تتجاوز إيراداتها العالمية الموحدة 750 مليون يورو. ويأتي هذا الإجراء في إطار التزام الكويت بتنفيذ مشروع حل الركيزتين الذي اقترحه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي يهدف إلى ضمان دفع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات حد أدنى لمعدل الضريبة الفعلي بنسبة 15 في المائة على أرباحها في كل دولة تعمل بها.

السعودية

سجلت بورصة تداول السعودية مكاسب هامشية في العام 2024 بعد الأداء المتقلب الذي شهدته خلال العام. وتمكن المؤشر من إنهاء تداولات العام مغلقاً فوق حاجز 12 ألف نقطة عند 12,036.5 نقطة، بتسجيله لمكاسب سنوية بنسبة 0.6 في المائة. وشهد المؤشر موجات من التراجع الحاد والتعافي خلال العام، إذ لامس المؤشر أدنى مستوياته بوصوله إلى 11,498.9 نقطة بمنتصف يونيو 2024 وشهد انتعاشاً تدريجياً خلال الفترة المتبقية من العام. ويعكس أداء السوق التأثيرات الجيوسياسية في المنطقة وانعكاساتها على أسعار النفط الخام، إلى جانب تذبذب الأسواق المالية العالمية خلال فترات الهبوط. إلا أن سوق الاكتتابات العامة الأولية المزدهر في السعودية قدم الدعم للمؤشر خلال العام. واحتلت السعودية مركز الصدارة على صعيد أنشطة الإكتتابات الأولية خلال العام 2024 من خلال إكتتاب 14 سهم في السوق الرئيسية تداول و28 سهم في السوق الموازية نمو.

وسجلت معظم قطاعات السوق مكاسب، إذ ارتفع 13 من أصل 21 مؤشراً قطاعياً، بينما تراجعت بقية المؤشرات خلال العام 2024. وتصدر قطاع السلع الرأسمالية قائمة المؤشرات القطاعية الأفضل أداءً بمكاسب بلغت نسبتها 52.8 في المائة، مدفوعاً بالارتفاع القوي لسهم شركة الصناعات الكهربائية بنسبة 154.9 في المائة. وجاء مؤشر قطاع المرافق العامة في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت نسبتها 38.6 في المائة، يليه مؤشر قطاع الإعلام بارتفاعه بنسبة 30.1 في المائة. وكان قطاع المرافق العامة قد تلقى دعماً من الأداء المتميز لسهم شركة مياها الذي ارتفع بنسبة 141.3 في المائة، هذا إلى جانب نمو سهم أكوا باور بنسبة 56.5 في المائة، وسهم شركة الغاز والتصنيع الأهلية بنسبة 50.9 في المائة. إلا أن مكاسب القطاع تأثرت جزئياً بانخفاض سعر سهم الشركة السعودية للكهرباء بنسبة 11.0 في المائة وسهم شركة مرافق بنسبة 15.4 في المائة. وفي قطاع الإعلام، ساهمت مكاسب مجموعة ام بي سي بنسبة 109.2 في المائة والمجموعة السعودية للأبحاث والإعلام بنسبة 60.4 في المائة في تعزيز الأداء، فيما قابل ذلك تراجع سعر سهم الشركة العربية للتعهدات الفنية بنسبة 33.7 في المائة. في المقابل، جاء مؤشر قطاع الطاقة قائمة القطاعات الخاسرة بتسجيله لخسائر بلغت نسبتها 14.8 في المائة، في ظل نمو سهم واحد فقط على مستوى القطاع، وهو تحديداً سهم الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، مقابل تسجيل بقية الأسهم لانخفاضات حادة. وجاء مؤشر قطاع تجزئة السلع الاستهلاكية في المرتبة الثانية من حيث التراجع بنسبة 13.5 في المائة، تبعه كلا من مؤشري صناديق الاستثمار العقاري المتداولة وقطاع المواد الأساسية بخسائر سنوية بلغت نسبتها 13.5 في المائة و12.3 في المائة، على التوالي.

وسجلت بورصة تداول السعودية نشاطاً ملحوظاً خلال العام 2024، حيث ارتفعت مستويات التداول إلى أعلى معدلاتها منذ ثلاثة أعوام. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة 1.85 تريليون ريال سعودي (494.2 مليار دولار أمريكي)، بنمو بلغت نسبته 42.1 في المائة مقارنة بالعام 2023، لتحل المرتبة الثانية على مستوى الأسواق الخليجية من حيث قيمة التداولات بعد الكويت. كما شهدت كمية الأسهم المتداولة نمواً ملحوظاً، إذ ارتفعت بنسبة 69.3 في المائة لتصل إلى 167.8 مليار سهم خلال العام 2024، مقابل 99.1 مليار سهم العام السابق، لتسجل بذلك السوق السعودية أعلى معدل نمو على مستوى الأسواق الخليجية من حيث كمية الأسهم المتداولة.

أبو ظبي

احتلت بورصة أبوظبي المرتبة الثانية كأضعف الأسواق أداءً على مستوى الأسواق الخليجية خلال العام 2024، في ظل تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1.7 في المائة، لينتهي تداولات السوق مغلقاً عند مستوى 9,419.0 نقطة، مواصلاً بذلك سلسلة الانخفاضات للعام الثاني على التوالي بعد تراجعه بنسبة 6.2 في المائة في العام 2023. وعلى الرغم من تراجع أداء المؤشر، سجلت القيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة في البورصة ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.5 في المائة، لتصل إلى 2.92 تريليون درهم إماراتي (796 مليار دولار أمريكي). ويعزى هذا النمو إلى إدراج عدد من الأسهم في البورصة من ضمنها شركة لولو للتجزئة القابضة، وألف للتعليم، وإن إم دي سي إينيرجي، وشركة إيه دي إن إتش للتموين، الأمر الذي ساهم في تعزيز قاعدة الشركات المدرجة بالسوق.

وشهد أداء المؤشرات القطاعية في سوق أبوظبي تفاوتاً ملحوظاً خلال العام 2024، إذ انخفضت ستة من المؤشرات القطاعية العشرة، بينما سجلت المؤشرات الأربعة الأخرى مكاسب. وجاء مؤشر القطاع العقاري في الصدارة كأفضل المؤشرات القطاعية أداءً بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 35.5 في المائة، تبعه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 29.7 في المائة، ثم مؤشر قطاع الطاقة الذي ارتفع بنسبة 9.5 في المائة. في المقابل، تكبد مؤشر الرعاية الصحية أكبر الخسائر، مسجلاً انخفاضاً حاداً بنسبة 35.6 في المائة، تبعه مؤشر قطاع تجزئة السلع الكمية بانخفاض بلغت نسبته 34.0 في المائة. كما تأثرت السوق سلباً بتراجع المؤشرات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، مثل مؤشر قطاع الاتصالات الذي انخفض بنسبة 18.2 في المائة على أساس سنوي، مما ساهم بشكل كبير في الأداء السلبي العام للسوق.

وشهدت الأسهم المدرجة في سوق أبوظبي أداءً متبايناً خلال العام 2024، إذ تصدر سهم شركة أبوظبي الوطنية لمواد البناء قائمة الاربعة بمكاسب سنوية كبيرة بلغت نسبتها 247.1 في المائة، وتبعه سهم شركة الخليج للاستثمار بارتفاعه بنسبة 124.6 في المائة، ثم شركة أيبكس للاستثمار بمكاسب قدرها 113.7 في المائة. في المقابل، جاء سهم شركة فينكس كروب بي ال سي قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بانخفاضه بنسبة 46.0 في المائة، تبعه كلا من سهمي مجموعة شركة صناعات اسمنت الفجيرة وشركة بيبور هيلث القابضة بخسائر بلغت نسبتها 43.7 في المائة و42.1 في المائة، على التوالي.

دبي

نجحت بورصة دبي في الحفاظ على صدارتها كأفضل الأسواق أداءً على مستوى الأسواق الخليجية للعام الثاني على التوالي، مسجلة مكاسب بنسبة 27.1 في المائة في العام 2024، لينتهي مؤشر السوق العام تداولات العام عند مستوى 5,158.7 نقطة. وتعد هذه الزيادة أكبر معدل نمو للمؤشر خلال السنوات الثلاث الماضية، كما تمثل العام الرابع على التوالي من النمو. أما على المستوى القطاعي، سجلت 8 من أصل 9 قطاعات مكاسب خلال العام، في حين شهد قطاع واحد فقط تراجعاً. وجاء مؤشر القطاع العقاري في الصدارة بارتفاعه بنسبة 63.1 في المائة، لينتهي تداولات العام مغلقاً عند 11,948.82 نقطة، تبعه كلا من قطاعي الاتصالات والمواد الأساسية بنمو بلغت نسبته 44.3 في المائة و45.0 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية انخفاضاً هامشياً بنسبة 7.2 في المائة، لينتهي تداولات العام مغلقاً عند 97.90 نقطة. وجاءت المكاسب القوية بدعم من استقرار نشاط الاكتتابات العامة، في ظل إدراج عدد من الشركات الخاصة خلال العام. أما على صعيد أداء الأسهم، فقد جاء سهم شركة تكافل الإمارات للتأمين في صدارة قائمة الأسهم الراجعة بعد ارتفاعه بنسبة 247.8 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة الوطنية الدولية القابضة وشركة باركن بمكاسب سنوية بلغت نسبتهما 233.3 في المائة و131.0 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل سهم شركة أجيالتي أكبر خسائر على مستوى السوق بانخفاضه بنسبة 76.9 في المائة خلال العام 2024، تبعه كلا من سهمي الخليج للملاحة و مزايا بخسائر بلغت نسبتهما 27.4 في المائة و26.8 في المائة، على التوالي.

قطر

اختتمت بورصة قطر تداولات العام 2024 بأداء ضعيف، لتسجل أكبر انخفاض على مستوى الأسواق الخليجية بفقد المؤشر نسبة 2.4 في المائة من قيمته، حيث أنهى المؤشر العام تداولاته عند 10,571.1 نقطة. وشهدت السوق تداولات متقلبة على مدار العام، تخللتها تراجعات حادة بحلول منتصف العام، إذ وصل المؤشر إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من أربعة أعوام بنهاية شهر مايو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 14.3 في المائة منذ بداية العام حتى تاريخه. إلا أن المؤشر تمكن من التعافي جزئياً خلال النصف الثاني من العام. في المقابل، أظهر مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم أداءً إيجابياً، محققاً مكاسب سنوية بنسبة 4.0 في المائة ليغلق عند 3,775.48 نقطة، مما يعكس تبايناً في أداء المؤشرات داخل السوق القطرية.

أما على مستوى أداء قطاعات السوق في بورصة قطر للعام 2024، فقد مالت لصالح الرابحين بصورة واضحة، إذ سجلت 6 من أصل 7 قطاعات مكاسب، مما عكس نشاطاً إيجابياً عبر معظم المؤشرات. وجاء مؤشر قطاع النقل في قائمة الأفضل أداءً، محققاً مكاسب بنسبة 20.5 في المائة، بفضل الأداء القوي لسهمي شركة قطر لنقل الغاز وشركة الملاحة القطرية، التي ارتفعت بنسبة 17.9 في المائة و13.3 في المائة، على التوالي. وجاء مؤشر القطاع العقاري في المرتبة الثانية بنمو بلغت نسبته 7.7 في المائة، مدعوماً بارتفاع سعر سهم مجموعة إزدان القابضة (23.1 في المائة)، وسهم مزايا للتطوير العقاري (19.2 في المائة). أما قطاع الاتصالات، فقد احتل المركز الثالث بمكاسب بلغت نسبته 5.5 في المائة خلال العام. في المقابل، سجل مؤشر قطاع التأمين انخفاضاً ملحوظاً، إذ تراجع سعر ستة من أصل سبعة أسهم، أبرزها الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الخليجية للتأمين التكافلي، وكيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي، والتي شهدت خسائر بمعدلات ثنائية الرقم. وبالاتصال إلى قطاع البنوك والخدمات المالية، فقد ارتفع المؤشر بنسبة 3.4 في المائة، بدعم من المكاسب التي سجلتها أسهم بنك الدوحة (+8.8 في المائة)، وبنك قطر الوطني (+4.6 في المائة) إلا أن هذا الارتفاع قابله تراجع شديد في سعر سهم البنك التجاري القطري (-29.8 في المائة) وشركة قطر وعمان للاستثمار (-26.2 في المائة).

البحرين

واصل مؤشر بورصة البحرين تحقيق نمو سنوي للعام الرابع على التوالي، مسجلاً مكاسب متواضعة بنسبة 0.7 في المائة خلال العام 2024، مقارنة بزيادة نسبته 4.0 في المائة في العام 2023. وأنهى المؤشر العام تداولاته عند مستوى 1,985.91 نقطة، دون حاجز 2,000 نقطة، متأثراً بانخفاضاته المستمرة على مدار شهر ديسمبر. وبلغ المؤشر ذروته بمنتصف فبراير 2024 عند

2,079.4 نقطة، إلا أنه شهد تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من العام. وعلى الرغم من هذه التراجعات، إلا أن المؤشر تمكن من التعافي جزئياً خلال الربع الرابع من العام.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، لهذا العام، فقد مال بشدة نحو الانخفاض. إذ سجلت خمسة من المؤشرات السبعة في البورصة انخفاضاً خلال العام. وساهم نمو مؤشر المواد الأساسية، والذي يعد ثاني أكبر مؤشر قطاعي على مستوى بورصة البحرين، بنسبة 13.5 في المائة على أساس سنوي، بدور رئيسي في دعم نمو المؤشر العام خلال العام 2024. وكانت هذه المكاسب مدفوعة بالأداء القوي لأسهم شركة ألومنيوم البحرين (ألبا)، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 13.5 في المائة، مما يعكس النتائج المالية القوية التي عززت من أداء المؤشر. كما حقق المؤشر الصناعي نمواً طفيفاً بنسبة 0.6 في المائة، لينتهي تداولات العام مغلقاً عند 3,015.52 نقطة، مما أضاف دعماً إضافياً للأداء العام. في المقابل، شهد قطاع تجزئة السلع الكمالية أكبر خسائر في البورصة، بتراجع بنسبة 19.1 في المائة، يليه قطاع العقار الذي انخفض بنسبة 17.8 في المائة، لينتهي العام عند مستوى 2,216.68 نقطة.

أما على صعيد أداء الأسهم، فقد جاء سهم مجموعة جي إف إنش المالية في صدارة قائمة الاربحين على أساس سنوي في بورصة البحرين للعام 2024، إذ ارتفع سعر السهم بنسبة 32.1 في المائة. وحل سهم شركة البحرين لمواقف السيارات في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت نسبتها 22.2 في المائة، وتبعه سهم شركة تضامن البحرين الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 18.7 في المائة. في المقابل، جاء سهم شركة الإثمار القابضة في صدارة المتراجعين، بانخفاض سعره بنسبة 43.3 في المائة على أساس سنوي. وتبعه كلا من سهمي مجمع البحرين للأسواق الحرة وشركة عقارات، مسجلتين انخفاضاً بنسبة 33.3 في المائة و26.3 في المائة، على التوالي.

عمان

احتلت بورصة سوق مسقط المرتبة الثالثة بين أفضل الأسواق أداءً في الدول الخليجية للعام 2024، بعد تحول ملحوظ من تسجيلها أكبر انخفاض في المنطقة خلال العام 2023. وأنهى مؤشر سوق مسقط 30 العام بمكاسب بلغت 1.4 في المائة، لينتهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 4,576.6 نقطة. وبلغ المؤشر ذروته عند 4,865.33 نقطة في أواخر مايو، في حين وصل إلى أدنى مستوياته عند 4,464.18 نقطة بنهاية ديسمبر 2024. وعلى صعيد الأداء القطاعي، كان الاتجاه إيجابياً، إذ سجل قطاعان من أصل ثلاثة مكاسب خلال العام. وجاء مؤشر قطاع الخدمات في الصدارة كأفضل المؤشرات القطاعية أداءً، محققاً نمواً بنسبة 11.3 في المائة لينتهي تداولات العام مغلقاً عند 1,743.08 نقطة بدعم من النمو الملحوظ لأسعار أسهم عدد من الشركات المدرجة. وتبعه المؤشر المالي الذي ارتفع بنسبة 4.5 في المائة، لينتهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 7,725.85 نقطة. في المقابل، شهد مؤشر القطاع الصناعي تراجعاً بنسبة 3.7 في المائة على أساس سنوي لينتهي تداولات العام مغلقاً عند 5,270.70 نقطة.

وعلى صعيد أداء الأسهم الفردية، جاء سهم بركاء للمياه والطاقة في صدارة قائمة الأسهم الاربحة في سوق مسقط للعام 2024، حيث تضاعف سعر السهم عدة مرات خلال العام. وتبعه سهم شركة إس إم إن باور القابضة بنمو بلغت نسبته 356.6 في المائة، ثم سهم الشركة الباطنة للطاقة والذي سجل نمواً بنسبة 230 في المائة. وعلى صعيد الخاسرين، تكبد سهم شركة جلفار للهندسة والمقاولات أكبر خسارة خلال العام، إذ انخفض سعر السهم بنسبة 55 في المائة، وتبعه كلا من سهمي فينكوروب وزجاج مجان بخسائر سنوية بلغت 45 في المائة و39.1 في المائة على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحته لا تمت بصلة لأيّ عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحته ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيّا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيّا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست